أ. م. د. حذيفة عبدالله عباس

المادة : تاريخ الوطن العربي الحديث والمعاصر

المرحلة الثانية

•2023 – 2024•

محاولات الاصلاح العثمانية وانعكاساتها في اقطار المشرق العربي

(الجانب العسكري – الاداري – الاجتماعي – الاقتصادي)

شهدت الدولة العثمانية منذ منتصف القرن الثامن عشر محاولات عديدة لاصلاح نظمها ومؤسساتها الادارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق الاسس والاساليب الغربية الحديثة ، وكان لتلك المحاولات تأثيرها وانعكاساتها في الوطن العربي .

أولاً : محاولات الاصلاح العثمانية :

أشرنا في ما سبق إلى تدهور نظم الحكم العثمانية وعدم قدرتها على استيعاب التطورات الحديثة التي شملت مجالات الحياة المختلفة في اوربا وخاصة في النواحي العسكرية ، وقد اتضح ذلك في سلسلة الهزائم العسكرية التي منيت بها الدولة العثمانية نتيجة تمسكها بتقاليدها القديمة ، وتكنيكها الحربي القديم ، فاضطرت إزاء ذلك إلى التوقيع على معاهدات مهينة ، ومنها معاهدة كارلوفتز سنة ١٦٩٩ التي سلمت بها المجر إلى النمسا ، معاهدة بساروفتز سنة ١٧١٧ التي فقدت بها جزءاً مهماً من البلقان ، ومعاهدة كوجك كينارجي التي اعقبت هزيمتها أمام روسيا سنة ١٧٧٤ ومعاهدة ياسي ١٧٩١ التي ادخلتها أمام روسيا وقد انكشف ضعفها كذلك في عدم قدرتها على مواجهة الغزو الفرنسي لمصر وفلسطين وسوريا ١٧٩٨ – ١٨٠١، وقد اتضحت علامات الانحطاط في تدهور النظام الاقتصادي ، وفساد الادارة الحكومية وتدخل الحريم في إدارة أمور الدولة ، واستمرار الانتفاضات في معظم ولايات الدولة العثمانية .

لذلك فقد بدأ بعض السلاطين ورجال السياسة والمثقفين المتنورين المتأثرين بالحضارة الأوربية الحديثة يبحثون عن علاج يوقف تدهور الدولة ، ويعيد إليها حيويتها ونتج عن ذلك حركة الإصلاح نظم الحكم والادارة العثمانية سميت منذ سنة ١٨٣٩ تقريبا باسم التنظيمات وامتدت كما يرى بعض المؤرخين إلى سنة ١٩٠٨ حين أعيد العمل ثانية بالدستور.

انقسم دعاة الاصلاح في الدولة العثمانية إلى فريقين ، ذهب كل منهما مذهبه في سبل الاصلاح ، فالفريق الأول يرى أن العلاج يكمن في تطبيق الانظمة الاسلامية والتقاليد العثمانية الأصيلة ، ومن هؤلاء (كجي بك) الذي كان يعتقد بأن سبب الاضمحلال العثماني هو التفريط في سنن الأجداد الأولين ، ومن ثم اتجهت أفكار هذا الفريق وجهة سلفية ، لقد كان هؤلاء يرون أن أجدادهم حققوا الانتصارات حين كانوا ((يعيشون في الإسلام)) ويذهبون إلى أنمه السبيل للعز والعظمة والرفعة ، والسبب الوحيد للمصائب التي نزلت بهم هو التفريط في شعائر الاسلام والانصراف إلى الدنيا والاسترسال مع الشهوات ، وقد اهاب (كجي بك) بالاتراك إلى الارتداد إلى النظم العثمانية القديمة والاعتصام بها ، وأكد لمواطنيه أنهم مفلحون إن عجلوا بهذه الرجعة إلى أنظمة محمد الفاتح وسليمان القانوني ، ولقد اخذ بوجهة النظر هذه بعض السياسيين من أبناء أسرة كوبرلي ، وهم البانيو الأصل ، أولهم كوبرلي محمد الذي اختير لمنصب الصدارة العظمى سنة ١٦٥٦ ثم ابنه وخليفتاه في الصدارة أحمد ثم أخوه مصطفى ، وقد انتعشت الدولة إبان قيادتهم لها ، ولكنها عادت بعد ذلك فاسترسلت في نومها العميق .

أما الفريق الثاني ، فقد ارتأى أن الاصلاح في الدولة العثمانية يستلزم ((اقتباس النظم الأوربية واستلهامها)) ولقد أدرك هؤلاء أن القوة الاوربية لا تقاوم بالارتداد إلى الاسلام الأول أو الاعتصام بالأساليب العثمانية الأولى ، بل السير في الطريق الذي أوصل أوربا من الضعف إلى القوة . ومن الهزيمة إلى النصر ، ويظهر أن نجاح الأقطار الأوربية آنذاك في الأمور العسكرية وفي تطوير أنظمتها الاقتصادية واندفاعاتها في سبل النهضة الشاملة بسرعة متزايدة رجح كفة الفريق الثاني ، وعليه فقد صارت حركة الاصلاح تستهدف تطبيق الأنظمة الاوربية الحديثة في مجالات الحياة المختلفة مع عدم التفريط بأحكام الشريعة الاسلامية .

وكانت وراء حركة الاصلاح العثمانية التي ابتدأت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عوامل عديدة ، فمن المؤرخين من يرى أن الضغط الاستعماري الاوربية على الدولة العثمانية هو

السبب الذي دفع الحكومة العثمانية إلى أن تصلح من شأنها ، في حين ينكر آخرون ذلك ، ويرون أن حركة الاصلاح كانت من الداخل ، فالطبقة البرجوازية الناشئة في استانبول بدأت ، بالرغم من ضعفها آنذاك تساند أي اتجاه إصلاحي يسير نحو التخلص من الأوضاع الاقطاعية المتخلفة السائدة في الدولة العثمانية .

وبدأت تقف وراء الحكومة المركزية في إعادة سيطرتها المباشرة على بعض الولايات التي تمتعت ردحا من الزمن بالاستقلال وخلق هيكل جديد من الإدارة والقوانين المدنية ، وقد رحبت السلطة المركزية العثمانية بتأييد الطبقة البرجوازية في حركاتها الاصلاحية لأن هدم الأوضاع البالية سيدعم مركزية السلطة ، ومما يلحظ أن هذا شبيه بما حدث في اوربا نفسها في القرنين السادس عشر والسابع عشر من تعاون الطبقة البرجوازية في غرب أوربا مع النظم الملكية لهدم الإقطاع وإقامة ملكية مطلقة.

الإصلاحات العسكرية :

أ- الجيش :

اقتصرت الاصلاحات الأولى على الجيش ، فالدولة العثمانية عسكرية الطابع منذ نشأتها ، كما أن المؤسسة العسكرية القديمة أصبحت قوة رجعية مسيطرة في الدولة تشل الجهود الرامية إلى إصلاح بنية الدولة ، وهي المسؤولة عن الهزائم المتكررة التي لحقت بالدولة طيلة القرن الثامن عشر ، وقد ظهر للعيان تفوق النظم الأوربية في شؤون الجيش بآثاره المادية ، الأمر الذي جعل الاصلاح العسكري يبدو هدفا مركزيا فشؤون الجيش كانت بمثابة المحور الأساس لجميع شؤون الدولة ، لذلك فقد بدأت حركات الاقتباس والاصلاح في الشؤون العسكرية ثم امتدت بعد ذلك إلى الجوانب الادارية والمالية والقضائية والتعليمية ، ونظرا لأهمية الفترة التي سبقت التنظيمات فمن المفيد الاشارة إلى أبرز التطورات الاصلاحية التي تمت فيها .

يرجع البعض من المؤرخين إصلاح الجيش العثماني إلى عهد السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ - ١٧٧٤) ذلك أنه نظم البحرية والمدفعية وفقا للأساليب والاسلحة الأوربية مستعيناً بعدد من الخبراء والضباط الأوربيين وفي مقدمتهم البارون الفرنسي دي توت، أما الانكشارية فلم يتعرض لهم آنذاك لقوتهم وقدرتهم على مقاومة الاصلاح ورفضه .

وجاء قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وانتصاراتها في الميادين الأوربية ليؤكد ضرورة الاصلاح ، خاصة بعد غزو الفرنسيين لمصر سنة ١٧٩٨ وهي ولايات عثمانية ، إذ رأى العثمانيون تفوق الجيوش الفرنسية على جيوشهم وجيوش المماليك معا ، ومما يلحظ أن طليعة الأفكار التي وصلت العاصمة العثمانية في بدء حركة الاصلاحات اشتملت على مبادئ الثورة الفرنسية المتمثلة بالحرية والديمقراطية والمساواة ، وقد انتقلت هذه المبادئ إلى الولايات العثمانية بعاملين : أحدهما البعثات العسكرية الفرنسية التي وصلت إلى استانبول لتساعد في تجديد الجيش العثماني ، فبعد ان تعلم الضباط العثمانيون اللغة الفرنسية لم يقتصروا على دراسة العلوم العسكرية الفرنسية فحسب، بل صاروا يطالعون الكتب السياسية كذلك ، أما العامل ت الثاني فيتمثل بالبعثات الدبلوماسية سواء منها الأوربية المقيمة في استانبول والعثمانية المقيمة في عواصم أوربا ولاسيما في باريس .

لقد كان سليم الثالث (١٧٩٠ – ١٨٠٧) أول سلطان عثماني يطلق عليه لقب (مصلح) في فترة ما قبل التنظيمات ، وفي عهده ظهرت ردود الفعل العثمانية إزاء قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وسقوط آل بوربون وغزو فرنسا لمصر سنة ١٧٩٨ فلقد دعا السلطان سليم الثالث عددا من قادة الفكر والسياسة في الدولة العثمانية لمعرفة آرائهم حول كيفية معالجة عوامل الضعف في الدولة ، فأكدوا جميعا ضرورة الإصلاح العسكري وفي سنة ١٧٩٢ صدرت سلسلة من التعليمات والأنظمة والتشريعات الجديدة سميت بمجموعها (قانون نامة) أو (نظامات) وقد أحدث صندوقا ماليا لتغطية نفقات المؤسسات الجديدة سمي (إيراد جديد) يقوم على فرض ضرائب على ملاكين لم يؤدوا واجباتهم العسكرية ، كما اتجهت رغبته لإصلاح الجيش والبحرية ، لذلك أسس عدد من المدارس العسكرية تدرس فيها اللغة الفرنسية مستعينا بأستاذة ومدربين أوربيين أكثرهم من الفرنسيين . وكان سليم يامل من وراء عمله هذا إنشاء (جيش جديد) يحل بتقدم الزمن محل الجيش الانكشاري القديم الذي ضعفت قوته واضطرب نظامه ، وقد شيدت ثكنات خاصة متعددة في مدينة سكوتاري المقابلة لاستانبول لهذا الجيش الذي بدأ باثني عشر ألف جندي من المشاة وخمسة آلاف من الخيالة ، وانتقلت هذه الظاهرة إلى بعض ولايات الدولة ويذكر المؤرخون إن والي بغداد سليمان باشا الكبير استقدم ضابطا انكليزيا من الهند وعهد إليه

تنظيم الجيش الجديد ، واهتم والي مصر خورشيد باشا بهذا الأمر كذلك وشرع في إنشاء ثكنة خاصة بجيش (النظام الجديد) .

وقد عمل السلطان سليم الثالث على إنشاء عدد من المعاهد العالية والفنية الحديثة التي تعد الأولى من نوعها في البلاد ، ولقد أتاح قيام السلطان سليم بتأسيس سفارات عثمانية دائمة في العواصم الأوربية لعدد من الشبان الاتراك الاحتكاك بالحضارة الغربية وتعلم اللغات الأجنبية والاطلاع على الافكار الثورية المنتشرة هناك ، وقد قدر لهؤلاء الشبان أن يتقلدوا في ما بعد وظائف عالية في الدولة ويساهموا إسهاما فعالا في حركة الاصلاح .

أثبت الإصلاح العسكري فائدته في الدفاع عن عكا أمام هجوم الفرنسيين سة ١٧٩٩ وظهرت كفاية الجيش الجديد بشكل زادت معه مخاوف الانكشارية من أن يكون قوة بديلة عنهم ، فتأمروا مع بعض رجال الدين الذي كانوا يقولون (إن التعليم العسكرية) من الأمور التي لم يعرفها الاسلام وإن (الفتوحات الإسلامية تمت دون ان نحتاج إلى امثال هذا التعليم) وإن النظام الجديد بدعة وكل بدعة حرام ، وغنه من بدع الكفار والاخذ به ما هو إلا تشبيه بالكفار ، وإن مبادئ الاسلام (أن من تشبه بقوم فهو منهم) . وقد ألتف حول رجال الدين بعض النفعيين والوصوليين من رجال الدولة ، فأعلن الانكشارية تمردهم في آيار ١٨٠٧ ضد إصلاحات سليم الثالث وتمكنوا من محاصرة قصر السلطان وإحلال مصطفى الرابع محله (١٨٠٧ – ١٨٠٨) وبعد اشهر قليلة حدثت ثورة معاكسة إذ تحرك أنصار النظام الجديد من قادة الجيش في الولايات العثمانية مستنكرين إجراءات القوى الرجعية في العاصمة ، فزحف مصطفى البير قدار حاكم سلسترة بقواته إلى العاصمة وخلع مصطفى الرابع ونصب الأمير محمود الثاني (١٨٠٨ – ١٨٣٩) في ٢٨ تموز سنة ١٨٠٨ ولم يكن عمره آنذاك يزيد عن ستة عشرة سنة ولقد عزم البيرقدار على إحياء النظام الجديد إلا أن أعداءه تأمروا عليه وقتلوه بعد فترة وجيزة فعادت الفوضى إلى البلاد وتوالت هزائم الجيش العثماني في الخارج .

اعتقد السلطان محمود الثاني ضرورة الاستمرار في علمية الاصلاح التي بدأت في عهد أسلافه ، إذا ما أراد أن يجعل الدولة العثمانية في مكانة مساوية لدول أوربا إلا انه وجد في الوقت نفسه أن الاصلاح العام لأحوال الدولة لا يمكن أن يتم قبل

التخلص من أعداء الاصلاح وفي مقدمتهم الجيش الانكشاري ، وأول عمل إصلاحي قام به هو تحسين المدارس العسكرية الجديدة التي أسسها سليم الثالث وكانت تعنى بتدريب الضباط والجنود بالأساليب الأوربية الحديثة بغية تشكيل جيش جديد منهم ، وبمرور الزمن استعان محمود الثاني بافراد من الجيش الجديد وبالمدفعية للقضاء على الجيش الانكشاري وإلغائه بعد ان استصدر في ١٦ حزيران سنة ١٨٢٦ فتوى شرعية من شيخ الاسلام بوجوب (إفناء هذه الطائفة الباغية) وخلال ساعات قليلة من صباح سوم ١٦ حزيران حصد بمدفعيته وبرصاص الأهالي وجند الجيش الجديد عشرين ألفا من الانكشارية في آت ميداني (ميدان الخيل) حيث كانوا مجتمعين هناك معلنين عصيانهم العسكري، كما تشتت من بقي منهم على قيد الحياة ، وفي اليوم التالي صدر فرمان سلطاني بإلغاء الجيش الانكشاري وصدرت الأوامر إلى الولايات العثمانية بالتفتيش على كل من بقي منهم وإعدامه أو نفيه إلى أطراف الدولة وقد اطلق العثمانيون على هذه الواقعة اسم (الواقعة الخيرية) لأنهم تفاءلوا بها خيرا أما الجيش الجديد الذي أمر السلطان محمود بإنشائه على غرار الجيوش الأوربية فقد أطلق عليه (عساكري منصوري محمدي) أي العساكر المحمدية المنصورة ، وسرعان ما وضعت الأنظمة لهذا الجيش وكذلك لضمان سلامته من الفوضى والاضطراب واصدر السلطان محمود الثاني أوامره بتطبيق إصلاحاته العسكرية بكل حزم في الولايات العثمانية والشروع في إرساء أسس النظام العسكري الجديد واستطاعت الدولة ان توثق من أواصر تبعية ولاياتها بواسطة الجيش النظامي الجديد بعد ان دربته ونظمته وفق الأساليب العسكرية الأوربية فقسمت الإمبراطورية إلى عدد من الدوائر العسكرية وضع في كل دائرة فيها جيش خاص بها ، ويشرف على هذه الجيوش قائد لقبه) سر عسكر) وهو قائد الجيش الأول عادة ، ثم أصبح بعد ذلك يحمل اسم نظار الحربية ورئيس أركان الجيش .

الاصلاحات الإدارية والاجتماعية :

واجهت الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني سلسلة من الأزمات الداخلية والخارجية ، منها الثورة اليونانية وما صحبها من تدخل دولي وعسكري وسياسي لصالح الثوار اليونانيين ، واستئناف الحرب الروسية العثمانية ، والتي خسرت فيها الدولة العثمانية نيقو بوليس وسلسترة وروسجق ووقعت صلح بخارست من ٢٨ آيار ١٨١٢ الذي جعل نهر البروت حدا فاصلا بين

روسيا والدولة العثمانية كما واجه السلطان الحركة (الوهابية) في الجزيرة العربية ودخل في صراع مع على باشا واليه على مصر ، هذا إلى جانب العديد من الانتفاضات التي وقعت في بعض الولايات .

لذلك قرر السلطان محمود الثاني اتباع سياسة مركزية وإعادة الحكم المباشر إلى كافة الولايات العثمانية فقضى على المماليك في بغداد سنة ١٨٣١ والجليليين في الموصل ١٨٣٤ والأسرة القرمائلية في طرابلس الغرب ، ولكنه فشل إخماد الحكة (الوهابية) التي ظلت مسيطرة على قلب الجزيرة العربية ونجحت في الانتشار في بعض المناطق حتى استعان بوالي مصر محمد علي فأخمدها سنة ١٨١٨ أنجز السلطان محمود الثاني برنامج إصلاحات واسع النطاق وضعت فيه الخطوط الرئيسة التي سار عليها مصلحو الدولة خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ففي حقل التعليم أسس عددا من المدارس الابتدائية والثانوية الجديدة ومدرسة للحقوق واخرى للطب يديرها مدرسون فرنسيون وأعيد فتح السفارات في الدول الأوربية وكانت قد أغلقت خلال سيطرة أعداء الاصلاح ، وفي عهده أرسل حوالي مئة طالب للدراسة في أوربا وظهرت في عهده جريدة الحكومة الرسمية (تقويم الوقائع) وصدر عددها الأول سنة ١٨٣١ فضلا عن ذلك فقد شهدت فترة حكمه إعادة النظر بنظم الادارة المركزية للحكومة فأنشأ وزارات المالية والأوقاف والحربية والداخلية .

إصلاحات السلطان عبد المجيد :

وبعد وفاة محمود الثاني خلفه السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ – ١٨٦٨) وقد هذا السلطان بعدد من المفكرين والمصلحين العثمانيين الذين يأتي رشيد باشا في مقدمتهم . ورشيد باشا هذا يعد من أبرز دعاة الإصلاح ، وقد ولد في استانبول وظهرت مواهبه وهو كاتب صغير في أحد أقلام الباب العالي ما لبث أن تقلد مناصب سياسية كبيرة واتصل بكبار رجال الدولة وقد انصرف منذ نشأته إلى دراسة العلوم الدينية والمدنية واتقن اللغتين الفرنسية والانكليزية ، ثم عين سفيرا لبلاده في لندن وباريس واستوزر للخارجية وعهد إليه بمنصب الصدارة العظمى وهو لم يتعد الثلاثين من العمر.

ولقد ندب لهذا المنصب ست مرات ، وحضر مندوبا عن بلاده في عدة مؤتمرات دولية واستفد من رحلاته وكان معجبا بالنظام الدستوري الانكليزي وصار من أشد الدعاة حماسة له فعزم على إعلان المساواة وإلغاء الفوارق بين أبناء وطنه ، وقد استطاع بسهولة أن يضمن لخططه الاصلاحية تأييد السلطان الشاب الذي كان يطمح كما يقول المؤرخ الألماني كارل بروكلمان للظهور بمنظر المنقذ الوطني لبلاده في أعين الأوربيين جميعاً .

لقد بدأت بعهد السلطان عبد المجيد مرحلة جديدة من حركة التنظيمات امتدت حتى ١٨٧٧ وتستند التنظيمات إلى مرسومين إصلاحيين أساسيين صدر الأول سنة ١٨٣٩ و عرف باسم خط شريف كولخانة ، وصدر الثاني ١٨٥٦ وعرف باسم خط شريف همايون ، ولقد جاء هذان المرسومان استجابة لضغط دعاة الاصلاح في الدولة العثمانية من جهة، والحيلولة دون تدخل الدول الاربية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بدعوى حماية الاقليات المسيحية وغيرها من جهة اخرى.